

CD/PV.968  
7 September 2004

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والستين  
بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،  
يوم الثلاثاء، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ميا ثان (ميانمار)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٦٨ مؤتمر نزع السلاح.

في الأسبوع الماضي، كنا نتبعنا عن كثب الوضع المأساوي المتمثل في الحصار الذي ضرب على آخذي الرهائن في مدرسة بمدينة بسلان في الجنوب الروسي. وعلما يوم الخمس الماضي ببالغ الحزن أن هذا الحصار قد انتهى بمقتل ما يزيد على ٣٣٠ شخصا، بمن فيهم العديد من الأطفال والآباء. وأود أن أشدد في هذا المقام على أن الأعمال الإرهابية الموجهة ضد السكان المدنيين يجب أن تقابل بإدانة شديدة منا جميعاً. لا ينبغي أن يكون هناك ملاذ آمن للإرهابيين كما ينبغي ألا يفلتوا من العقاب. يجب أن يقدموا إلى العدالة بناءً على تصرفاتهم الإرهابية الدنيئة.

وبالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وأصالة عن نفسي أود أن أقدم أخلص التعازي لأسر الضحايا المفجوعة والحكومة الاتحاد الروسي بمناسبة هذا الحدث المأساوي.

ولنقف الآن دقيقة صمت ترحماً على ضحايا مأساة بسلان.

\* \* \*

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد سكو تنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): سيدي الرئيس، أشكركم على التعازي التي تقدمت بها إثر هذا الهجوم الإرهابي الجديد على روسيا الذي تسبب في وفاة العديد من الأشخاص بمن فيهم الأطفال. وأشكر المؤتمر بأسره على ما أبداه أعضاؤه من تعاطف.

إن الأيام الأخيرة من شهر آب/أغسطس وبداية أيلول/سبتمبر كانت أياماً مأساوية بالنسبة للعديد من المواطنين في روسيا وبالنسبة لبلدنا ككل. فقد انفجرت القنابل في شوارع موسكو، وانفجرت الطائرات في الأجواء الروسية وأخيراً تأتي هذه الجريمة الوحشية التي تشهدها بسلان والتي صدمت البشرية قاطبة.

ونحن في هذه الحالة، كما شدد على ذلك الرئيس بوتين، لسنا بصدد مجرد أفعال فردية قوامها التخويف أو هجمات معزولة يشنها إرهابيون. وإنما نحن بصدد تدخل مباشر من جانب الإرهاب الدولي ضد روسيا في حرب كلية ووحشية وواسعة النطاق تتسبب مرة تلو الأخرى في وفاة أبناء بلدنا. وفي هذه الظروف لا يمكن لنا، بكل بساطة، ولا يجب أن نحيا هانئي البال كما فعلنا في الماضي.

لن يفلح الإرهابيون في بث الرعب في أنفسنا وسوف نستخلص ما يلزم استخلاصه من العير. والسلطات الروسية منشغلة بتعزيز أمن الناس. سوف تحمي على النحو الموثوق السلامة الإقليمية لبلدنا. وللتعاون الدولي أهميته الحيوية في الجهود الدولية التي تبذل لمكافحة الإرهاب. وليس في الإرهاب ما هو جيد أو ما هو سيئ. بل هو اتحاد قائم على أساس لا إنساني ولا يسعنا سوى أن نكافحه مجتمعين. ونحن نحتاج جميعاً للثبات وللتضامن الدولي الحقيقي الذي يتجلى في شكل عمل.

نحن سننقل تعازيكم إلى أسر وأقارب المتوفين. ومرة أخرى شكراً لكم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير سكوتنيكوف من الاتحاد الروسي على بيانه.

على قائمة المتكلمين التي لدي لهذا اليوم المتكلمون التالية أسماؤهم: السفير دافيد براوتشر من المملكة المتحدة، والسفير كريستان فاسلر من سويسرا، والسفير خوان مارتايت من شيلي، والسفير ديميري من الجزائر والسيدة سابين توفمان من ألمانيا، والسفيرة جاكى ساندرز من الولايات المتحدة الأمريكية، والسفير كارلو تريزا من إيطاليا. والآن أعطي الكلمة للسفير دافيد براوتشر من المملكة المتحدة.

السيد براوتشر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): أسوة بزملائي الذين ما زالوا يذكرون عهداً مضى كان فيه مؤتمر نزع السلاح مؤسسة عاملة مهمة، كان يجيل إلي حينما جئت إلى هنا في عام ٢٠٠١ أن حفز المؤتمر على العمل من جديد يتوقف على السعي بأكثر جدية. والآن وقد مرت سنوات ثلاث أصبح إدراكي للحقيقة أفضل. لكن ذلك، في اعتقادي، خطأ يغتفر لأن ما يتطلبه مؤتمر نزع السلاح من أجل أن يعود لسالف عمله لا يبدو جلياً. لماذا إذن لم تتحقق الانطلاقة؟ أعتقد أن السبب في ذلك، كما قال زميلي الكندي الذي سبقني، هو أننا مستمرون في النسج على نفس المنوال.

ونتيجة لذلك هنالك من يدعو إلى غلق أبواب مؤتمر نزع السلاح. إذ إنهم يعتقدون أن أهم جانب من العمل المتمثل في تحديد الأسلحة قد أنجز وأنه مع ما تحقق من المكاسب المهمة منذ انتهاء الحرب الباردة لم يبق الشيء الكثير مما ينبغي عمله. وأنا أخالف هذا الرأي. إن مؤتمر نزع السلاح مقياس فعال للأوضاع الدولية والدرجة المبينة على هذا المقياس منخفضة بالنظر إلى ما يجيم الآن على هذه الأوضاع من الغيوم. والحواجز التي تعترض سبيل التقدم ملخصة في بيانين اثنين سمعتهما مؤخراً. في أحد البيانين حصر المندوب أولويات حكومته الأولى والثانية والثالثة في "نزع السلاح". وفي بيان آخر قال المندوب إن نزع السلاح النووي قضية الأمم. والأولوية اليوم لمكافحة الانتشار والإرهاب.

كيف يمكن التوفيق بين وجهتي النظر المختلفتين هاتين بشأن حالة الأمن الدولي؟ هذا الاختلاف يبرز، بطبيعة الحال، حقيقة أن التصورات الأمنية هي تصورات ذاتية بدرجة عالية. فما يحقق الأمن لبلد ما ربما مثل تهديداً بالنسبة لغيره. وأنا أعتقد أنه قد تكون هناك أبعاد لمشكلة الأمن لدولي تتخطى الحلم الذي تنطوي عليه هذه الفلسفة أو تلك.

إن هدفنا المشترك يكمن في عالم يمكن الحفاظ فيه على السلم والأمن الدوليين مع مستويات أدنى من التسليح، ومن ثم مستويات أدنى من المخاطر والتكاليف. ففي الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا تلاشت النظريات القائمة على افتراض الاستخدام النووي وقتلت بالتالي أعداد الأسلحة الموزعة. ولكننا بعيدون كل البعد عن تحقيق نفس هذا الاتجاه في أماكن أخرى من العالم وكل دولة جديدة حائزة للأسلحة النووية تظهر تخطو بنا خطوة إضافية تبعدها عن الاتجاه. وبهذا المعنى يجب أن يكون جلياً أن منع مزيد الانتشار يمثل أعلى أولوية.

ومن ثم فإن أكبر مساهمة يمكن أن تقدمها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووي تتمثل في مواصلة التخلي عن الأسلحة النووية والتأكد من أن شركاء تلك الدول تتخلى هي الأخرى عن هذه الأسلحة بنفس القدر. وبما أن الاعتماد على النوايا الحسنة لن يكون كافياً في حد ذاته فنحن بحاجة إلى إقامة أعلى الحواجز الممكن لنا أن نقيمها في وجه نقل معارف وتكنولوجيا الأسلحة النووية. وإن أكبر مساهمة يمكن أن تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية تتمثل في امتناعها عن تجريب وصنع المواد الانشطارية وفي مضيها في سبيل الحد من ترسانتها إن هي لم تقم بذلك بعد إلى أدنى الحدود الممكنة.

لكن ذلك لا يشكل نهاية المطاف. فأنا أدرك جيد الإدراك أن الضغط من أجل تحقيق تقدم صوب الهدف الأمثل لنزع السلاح النووي لن يزول. فهذا الضغط باقٍ بوصفه شغلاً حقيقياً وماساً بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان. وهذا ما يجذب بالعديد من الدول ذات الطموحات النووية إلى السعي المتزايد لتبرير نواياها بالإشارة إلى عدم قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية الحالية بتزع السلاح. ولكن ذلك لا يثبت أمام الفحص الدقيق فالدول الحائزة للأسلحة النووية الحالية قامت بتخفيض ترسانتها وهي تواصل تخفيضها، ومع ذلك يستمر الانتشار. فهل إن نزع السلاح النووي من قبل البعض سيحد من الطموحات النووية للبعض الآخر؟ هذا لا يبدو أساساً موثقاً للتخطيط العسكري وهو معاكس للاتجاه الذي يعمل فيه العالم.

قد تكون الحرب الباردة قد انتهت ولكن خطر النزاعات الإقليمية يظل ماثلاً. فمنذ عهد ليس بالبعيد اقترب عضوان من أعضاء هذا المؤتمر بشكل خطير من الاستعمال المتبادل للأسلحة النووية؛ ومع ذلك لم يتمكن حتى من معالجة تلك القضية. وهناك أقاليم أخرى تشهد توتراً أعلى مما ينبغي أو يجب والأسلحة النووية عامل في المعادلة. وعليه فإن التقدم صوب نزع السلاح النووي ينبغي أن يظل أولوية وأولوية ملحة.

والدول الحائزة للأسلحة النووية، على الأقل تلك الدول التي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار قبلت التزاماً تعاهدياً بمواصلة التفاوض بحسن نية بشأن التدابير الفعالة التي تقود إلى نزع السلاح النووي. والمسؤولية ملقاة على عاتق تلك الدول في التأكد من أنها تفي بذلك الالتزام. ونأمل كذلك في أن تسعى الدول التي قامت بتطوير أسلحة نووية خارج نطاق المعاهدة سعياً حثيثاً لتحقيق أهداف نزع سلاح ماثلة للأهداف التي توخيناها. على ذلك النحو ربما نشرع في تحقيق بعض التقدم. أما الخطوة التالية فمن شأنها أن تتمثل في اتفاق بشأن وقف إنتاج مواد انشطارية جديدة لغرض الأسلحة النووية. وهذا ما من شأنه، بالاقتران مع المعاهدة الشاملة لحظر التجارب، التي اعتقد اعتقاداً جازماً أنها ستدخل حيز النفاذ في نهاية المطاف، أن يهيئ أرضية يمكن على أساسها تحقيق المزيد من التقدم.

وما سيتعذر تحقيقه هو خطوة عملاقة نحو نزع السلاح النووي. فحتمية التدرج ستبقى معمولاً بها لأسباب جلية. وحالما يزول ما يُستشعر من خطر ستتدنّى المكانة البارزة التي تحتلها الأسلحة النووية في السياسة الأمنية. ودافعوا الضرائب في البلدان الديمقراطية سيرفضون بالتأكيد تحمل عبء الإبقاء على أسلحة باهظة التكلفة والحال أن الحاجة إليها لم تعد قائمة. ولكن ذلك يقتضي التحقق بشكل أفضل مما هو ممكن ضمانه رهنأً. ولحسن الطالع أن تكنولوجيا التحقق ستتطور فيما يحتمل.

أما كيف نصل من هنا إلى هناك فذلك أمر في نظري يلزم أن يتم عن طريق عملية قوامها خطوات صغيرة. وإذا كانت هناك فكرة أود أن أشرككم فيها فهي هذه. إن قطع الطريق على الخطى الصغيرة بالإصرار على أن القفزة الكبرى يجب أن تحدث نتيجته المؤكدة هو أن شيئاً لن يحدث. تلك سياسة اخترعها أولئك الذين يريدون منع التقدم. وهي بلا شك عقبة كأداء في سبيل عودة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل من جديد.

وفيما يخصني شخصياً، فأنا سعدت إلى حد كبير بالعمل معكم جميعاً هنا في جنيف. والمواضيع التي تناولناها ربما طرحت ببطء وبشكل مشط للعزائم ولكن هناك احساس قوي بوجود بذل جهد مشترك. لقد كسبت العديد من صداقات زملائي في هذا المحفل وكنت أقدر على الدوام المستوى المهني والروح التعاونية لأولئك الذين لم تربطني بهم علاقة جد وثيقة. وأنا ممتن للأمانة ولكل المترجمين الشفويين على ما قدموه من دعم. ولا يخامرني أي شك في أن مجتمع نزع السلاح في جنيف أهل بالبقاء والازدهار واعتقادي أنه سيكتب له ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير دافيد براوتشر من المملكة المتحدة على بيانه وعلى خطابه التوديعي وعلى العبارات اللطيفة التي خص بها الرئاسة.

إن السفير دافيد براوتشر دائماً ما أفصح عن موقف بلاده وساند هذا الموقف باقتدار وحذق ومهارة دبلوماسية فائقة. والتزامه بانطلاق العمل الموضوعي للمؤتمر وبالشروع في المفاوضات المتعلقة بحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة، وكذلك واقعيته الجلية وما يتحلى به من الإنصاف في السعي لإيجاد الحلول التوفيقية التزيهة خصال سلم بما جميع أعضاء المؤتمر. وسوف نذكره على الدوام لمهاراته الكبيرة في النقاش وهي مهارة استخدمها لإثراء تدخلاته الوجيزة والموضوعية والتي تنم عن الكفاءة العالية. أتمنى للسفير دافيد براوتشر الخير كله.

قبل أن أعطي الكلمة لمن تبقى من المتحدثين، أعتقد أن الأنسب أن نلجأ إلى اعتماد التقرير ثم نواصل من بعد ذلك إعطاء الكلمة لمن هم على قائمة المتحدثين.

وأود أن أدعوكم إلى إضفاء الصبغة الرسمية على الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في الجلسات العامة غير الرسمية بشأن مشروع التقرير السنوي كما هو وارد في الوثيقة CD/WP.535، هو والتعديلات التي تتضمنها الوثيقة CD/WP.536.

وفيما يتعلق بهذه التعديلات، أود أن اقترح نقطة محددة فنية تضاف إلى الفقرة ٣٨ تتمشى مع صيغة الفقرات المماثلة. وبناءً على ذلك، اقترح أن نغير السطر الأول من الفقرة ٣٨ بحيث يصبح نصه كالاتي: "وفي الجلسة العامة ٩٥٤ للمؤتمر تحت رئاسة المكسيك؛....". وهذا التغيير يمس فقط عبارة "الجلسة العامة" مما يتمشى مع العرف المتبع في مؤتمر نزع السلاح.

فهل أعتبر أن هذه النقطة المحددة الفنية التي ترمس الفقرة ٣٨ مقبولة لكافة الوفود؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): بما أننا تمكنا من استعراض مشروع التقرير السنوي فقرة فقرة في الجلسات العامة غير الرسمية المعقودة يومي الخميس ٢٦ آب/أغسطس والخميس ٢ أيلول/سبتمبر على نحو مفصل جداً، وبما أننا نظرنا في كل التعديلات المدخلة على مشروع التقرير وأن النقطة المحددة الفنية المقترحة حظيت بقبولكم أمضي الآن إلى الاعتماد الرسمي للتقرير السنوي ككل وبصيغته المعدلة دون اللجوء إلى النظر فيه فقرة فقرة أو فرعاً فرعاً.

وأود التشديد، في هذا الصدد، على أن جميع الفراغات التي كانت موجودة في مشروع التقرير مثل الفراغات المتصلة بعدد الجلسات أو يوم اعتماد التقرير سيتم ملؤها من قبل الأمانة. علاوة على ذلك، فإن الوثائق التي سبق أن قدمت إلى الأمانة قبل اعتماد التقرير ستضاف جميعها إلى قوائم الوثائق في الأقسام الفرعية المناسبة.

فهل يمكن لي أن أعتبر أن التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح برمته وكما هو وارد في الوثيقة CD/WP.535، وكما هو معدل بالوثيقة CD/WP.536 ومنقح شفويًا في فقرته ٣٨ قد اعتمد؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): سوف تصدر الأمانة التقرير كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر بجميع اللغات في أقرب وقت ممكن.

وقبل أن أعطي الكلمة إلى المتحدثين الباقين على القائمة التي لدي أود، بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي، أن أودع أصحاب السعادة الزملاء السفير محمد صالح دميري من الجزائر، والسفير كريستيان فاسلر من سويسرا والسفير دافيد براوتشر من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية الذين سنتتهي عما قريب مهامهم بوصفهم ممثلين لبلدانهم لدى مؤتمر نزع السلاح.

وقد انضم السفير محمد صالح دميري إلى مؤتمر نزع السلاح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وهو دبلوماسي محنك وذو خبرة فائقة. أسهم السفير دميري في مداولاتنا بمزيج نادر من المعرفة المتعمقة للقضايا الإجرائية والموضوعية التي تطرح على المؤتمر مع الحرص على تعزيز توافق الآراء بشأن برنامج العمل. وخلال رئاسته للمؤتمر في عام ١٩٩٩ قام بوضع مقترحات تستهدف التغلب على المأزق الذي آل إليه برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. ومقترحاته التي تركز فقط على ما كان عالقاً من القضايا أي نزع السلاح النووي ومنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي قد أثرت تأثيراً كبيراً على الجهود اللاحقة في هذا الميدان. وفي عام ٢٠٠٢ وبمعية أربعة من الرؤساء السابقين لمؤتمر نزع السلاح يمثلون مجموعات بلدان مختلفة قدم اقتراح السفراء الخمسة الذي لم يزل يحظى بدعم واسع النطاق من لدن أعضاء المؤتمر. ومهاراته الدبلوماسية في ميدان الوساطة وكذلك نظريته الثابتة وبياناته وتدخلاته المبتكرة وجهوده الرامية إلى تعزيز توافق الآراء ستذكر على الدوام في هذا المحفل.

وخلال ولايته بوصفه ممثلاً دائماً لسويسرا لدى مؤتمر نزع السلاح مثل السفير كريستيان فاسلر حكومته بتفانٍ وتألُق ومهارة دبلوماسية فائقة. وقد أفدنا جميعاً، خلال مناقشتنا، من حكمته ووضوح رؤيته. وقد واصل

السفير فاسلر، بوصفه داعية من دعاة إعادة تنشيط المؤتمر، التزامه بتسوية القضايا العالقة المدرجة على جدول أعمال المؤتمر ودفع بالمؤتمر إلى التصدي لتحديات جديدة تواجه نزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن الدولي. ومساهمته في جهودنا الجماعية من أجل تحقيق توافق الآراء الذي يسمح للمؤتمر بمباشرة عمله الموضوعي حظيت بالتقدير الدائم منا جميعاً.

ونياً عن مؤتمر نزع السلاح وأصالة عن نفسي أتمنى لأصحاب السعادة زملائنا السفير دميري والسفير براوتشر والسفير فاسلر ولأسرهم النجاح الكبير والسعادة الدائمة في المستقبل.

أعطي الكلمة الآن إلى السفير كريستيان فاسلر من سويسرا.

السيد فاسلر (سويسرا) (الكلمة بالفرنسية): اسمحوا لي سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، أن أهنيئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أعرب عن تأييد وفدي الكامل لكم فيما تبدلونه من جهود بارزة لا تعرف الكلل من أجل الخروج بالمؤتمر من مأزقه الحالي. وأود أن أشكركم أيضاً على العبارات اللطيفة التي تفضلتم بالتعبير لي عنها.

إن من يستعرض حالة السلم والأمن الدوليين لا يجد مبعثاً على التفاؤل والآمال التي أثارها فينا نهاية الحرب الباردة منيت بخيبة. فالمخاطر التي عهدناها مثل وجود مخزون نووي كبير والخطر المتعاظم للانتشار الأفقي والرأسبي والخوف الذي يثيره سباق للتسلح في الفضاء زادت تعقيداً المخاطر التي هي من نوع جديد وخفي مثل مخاطر الإرهاب الدولي المتعطش للدماء الذي يبعث على القلق على الكوكب بأسره، ناهيك عن حصول الجهات الفاعلة غير الدول على أسلحة متطورة. والأحداث المساوية التي وقعت في بسلان تشهد بوضوح على هذا.

وبما أنني أقرب من نهاية الولاية المنوطة بي التي امتدت لنحو خمس سنوات بوصفي ممثلاً لسويسرا في مجال نزع السلاح فإنني أغادر جنيف وأنا على قناعة بأنه إذا ما أردنا أن نؤمن السلم والأمن الدوليين فيجب أن يتمثل الهدف المنشود في صكوك متعددة الأطراف موضوعية وفعالة وملزمة قانوناً لتأمين نزع السلاح ووضع حد لانتشار الأسلحة. وهذه الوسيلة الضامنة للسلم والأمن الدوليين اللذين أصبحا أكثر هشاشة من ذي قبل وعرضة لعدم يقين متزايد هي الوسيلة المثلى لأنها قابلة للتنبؤ بها ولا يمكن عكس اتجاهها ويمكن التحقق منها.

وأكون مخطئاً لو قلت إن تعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح والسلم الدولي لا يمكن الأخذ بها. ويمكنني في هذا المعرض أن استشهد بأمثلة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية التي تحظر الألغام المضادة للأفراد أو المفاوضات بشأن البروتوكول الخامس الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقييدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. والواقع أن تلك الأنشطة هي التي أدخلت على نفسي أكبر قدر من الارتياح المهني هنا في جنيف على الأقل في ميدان نزع السلاح والأمن الدوليين. لكن، ولسوء الطالع، لا يمكن أن يقال الشيء نفسه بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح في حد ذاته. فقد تعذر عليه لسنوات عديدة الآن مجرد الاتفاق على برنامج عمل. والمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والنظر في القضايا النووية الملحة، والمناقشات المتعلقة بطرق تجنب حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي أو المفاوضات بشأن الضمانات الأمنية جميعها ظلت مرتقنة

بسبب الطريق المسدود الذي وجدت بضع دول أعضاء نفسها فيه. وللخروج من هذا المأزق، يجب علينا جميعاً أن نذكر الولاية المسندة إلينا والروح التي ساعدت على إنشاء مؤتمر نزع السلاح. وما يجب أن نتذكره فوق كل شيء هو أن الاتفاق على مواضيع للتفاوض أو وضع أفرقة عاملة لا يعني بأي حال من الأحوال الاتفاق على نتائج تلك المفاوضات مثلما أكد ذلك الماضي القريب للمؤتمر.

وعلى المستوى العملي، فإن أول ما ينبغي عمله هو الاتفاق أخيراً على برنامج للعمل. وبلدي يعتقد أن المقترح الذي تقدم به السفراء الخمسة هو نتيجة جهد معقول ينم عن التحلي بالإبداع والسعي للمضي قدماً بما يتخطى المواقف الوطنية. وهذا الاقتراح يضاف إلى اقتراحات سابقة ويشدد على نقاط الالتقاء في كل منها. وأنا أناشد كافة الدول التي لم تقبل هذا المقترح بعد أن تفعل ذلك أو أن تتقدم، عند اللزوم، بإدخال تغييرات عليه.

وينبغي لنا أن نتذكر أنه على حين أن الوصايا العشر تشكل الأساس لعمل المؤتمر فهي لم تُنحت من الصخر. ثانياً ينبغي لنا أن ننأى بأنفسنا عن النهج الدغماتي الذي أثير في الماضي وأن نشدد على ما هو مجد. وهذا يعني الشروع في المفاوضات دون مزيد من الإبطاء حول ما هو معروف بالمواضيع الناضجة - أي معاهدة لوقف الإنتاج تكون شاملة ويمكن التحقق منها. ولكن ذلك لا يعني أنه ينبغي لنا أن نطرح جانباً أي موضوع آخر قد ترغب الدول الأعضاء في التفاوض حوله - بل على العكس من ذلك، خاصة وأن الشروع في المفاوضات حول أي موضوع سوف يفضي بلا شك إلى التطرق إلى غيره من المواضيع. وبرنامج العمل سوف يوفر على الدوام، وبوجه خاص، الإطار الشامل مما يُيسر على كل وفد أن يثير أي موضوع يرى أنه مهم.

ثالثاً، إن الجلسات الرسمية التي عقدناها هذا العام كان من مزاياها أنها نشطت الحوار وسمحت لنا بفهم مواقف بعضنا البعض فهماً أفضل. وهذا هو السبب في أن وفدي، يؤيد مواصلة هذا النوع من الجلسات ولكن على أساس أكثر تنظيمًا وأكثر عمقاً على أن يكون الهدف من وراء ذلك هو الإعداد الأفضل لعمل المؤتمر ذاته وليس الاستعاضة عن ذلك العمل.

رابعاً، لتكون للمؤتمر مصداقية حقة يجب عليه أن يواصل أيضاً النظر في ما هو معروف بالقضايا الجديدة بالإضافة إلى المواضيع التقليدية. هذا الأمر حيوي إذا أُريدَ للمؤتمر أن يبقى متساوفاً مع الأزمنة وأن يظل ذا مصداقية. وما جرى بيننا من تبادل للأفكار أثناء مناقشاتنا غير الرسمية كان مفيداً جداً وينبغي أن يتواصل بغية الشروع في عمل في السياق الرسمي للمؤتمر. وفي ذلك السياق، اسمحوا لي بأن أذكركم بمقترح تقدمت به فرنسا وسويسرا لحماية المرافق الأساسية الحرجة. ولسنا بحاجة إلى القول إن عمل المؤتمر بشأن القضايا الجديدة يجب مرة أخرى أن لا يحل محل المواضيع التقليدية بل أن يتم على النحو الذي يتمشى مع البيئة الأمنية وأن يتيح قيمة مضافة ويجب ألا يفضي إلى أي ازدواج.

واسمحوا لي أن أتعرض بإيجاز لموضوعين آخرين هما التمثيل العالمي في المؤتمر ودور المجتمع المدني. إن بلدي نادى على الدوام بأن يكون مؤتمر نزع السلاح هيئة عالمية بناء على اقتناعنا بأن المؤتمر يكتسب مزيداً من



المصادقية إن كان بابه مفتوحاً أمام بقية المجتمع الدولي وبذلك يضع حداً فاصلاً لفترة الحرب الباردة التي شكلت هيكله وصورته في الماضي.

كما عمل بلدي على الدوام على كفالة بقاء المؤتمر ملماً بالإمام الصحيح بشواغل المجتمع المدني. ونحن بحاجة إلى الاستخدام الأفضل لما هو موجود من المنظمات غير الحكومية العديدة هنا في جنيف. فما تتيحه من العمل المتكاتف، على غرار ما تقدمه لسائر هيئات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات في جنيف، يكتسي قيمة كبرى في تعزيز التعاون الدولي.

وليس هذا وقتاً للاستسلام أو للشعور بالإحباط. بل على العكس من ذلك يجب علينا أن نستخلص الدروس الصحيحة ونتغلب على ما بيننا من ريبة متبادلة وأن نضاعف ما نبذله من جهود. وحين نبرهن على تلك الرغبة السياسية يمكن وقتها لمؤتمرنا، الذي يقف على مفترق طرق بلا شك، أن يستعيد تسميته الأساسية بوصفه هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الدائمة لترع السلاح وعدم الانتشار. ونجاحاتنا وكذلك إخفاقاتنا ستكون هي المقياس الذي يحكم به علينا في يوم من الأيام المجتمع الدولي.

ولا أرغب في أن أهي كلمتي دون أن أتقدم إليكم جميعاً بجزيل الشكر على تعاونكم وصدقتكم. وأوجه الشكر إلى كافة زملائي والعاملين معهم وإلى الأمانة العامة لمؤتمر نزع السلاح وفريقه الجيد وإلى المترجمين الشفويين وإلى كافة الذين يُيسرون أعمالنا يوماً بعد يوم نسوةً ورجالا، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني. وستبقى ذكرى أنشطتي هنا في جنيف غالية عليّ على الدوام وأتمنى لكم جميعاً الحظ السعيد والنجاح في أعمالكم المقبلة وفي حياتكم الخاصة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير كريستيان فاسلر من سويسرا على بيانه وخطابه التوديعي وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الآن الكلمة إلى السفير خوان مارتايت من شيلي.

السيد مارتايت (شيلي) (الكلمة بالإسبانية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أهنتكم باسم وفدي على ما قمتم به من عمل كرئيس وأن أعبر لكم عن استعدادنا للتعاون معكم أثناء ولايتكم خاصة أثناء الفترة القادمة الفاصلة ما بين دورتين.

نحن على وشك اختتام دورة عام ٢٠٠٤ لمؤتمر نزع السلاح. ومرة أخرى وللعام الثامن على التوالي لا تتمكن هذه الهيئة من التوصل إلى اتفاق على برنامج للعمل هذه السنة. لا بد لنا من أن نقول بصراحة إن هذا مدعاة للأسف. فلشيلي قناعات راسخة فيما يتعلق بتزع السلاح والأمن. وهذه القناعات قائمة على مبدأ إرشادي متمثل في عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة وسيادة المصالح الأمنية الجماعية على المتطلبات الفردية للدول. ومثلما سبق أن قلنا في هيئة أخرى، فإن الأمن الوطني لا يمكن أن يوجد بمعزل عن غيره ولا يمكن التذرع به لتقويض أمن الآخرين أو للتأثير فيه.

إن الأمن في صيغته التقليدية، المتمثلة في الدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية، مفهوم غير ملائم وهش حين يتعلق الأمر بالرد على النحو المناسب والسريع على سلسلة من التهديدات التي بدأت تبرز في كافة مناطق العالم تقريباً وهي تؤثر في الأفراد بشكل مباشر ومحدد كما لم تؤثر فيهم من قبل. ومن ثم ظهور النهج التجديدي المتمثل في "أمن الأفراد" الذي تؤيده شيلي تأييداً كاملاً.

وفي مجال الأمن الدولي، يقوم بلدي باتباع سياسة متناسقة تؤيد وتعزز وضع قواعد وأنظمة تُيسر منع المشاكل التي تؤثر على الاستقرار الإقليمي والعالمي على حد سواء والمشاركة في المبادرات المتعددة الأطراف التي تستهدف الحفاظ على السلم. وفي عالم تؤثر فيه أزمات عديدة متنوعة، فإن خطر نشوب نزاعات مسلحة قد تدن بصورة جذرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد سويت النزاعات الإقليمية تسوية سلمية وجادة جاعلة من إقليمنا منطقة للتعاون والتعايش السلمي. وفي هذا السياق، أود أن أحيط علماً بالعلامات البارزة المهمة في انضمامنا الكلي إلى معاهدة تلاتيلولكو لمنع الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والتزام ماندوزا الذي وقّعت عليه الأرجنتين والبرازيل وشيلي في عام ١٩٩١ وحظر أسلحة الدمار الشامل دون المساس بالعديد من الاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية الهادفة إلى بناء الثقة وتعزيز مجتمعاتنا على أسس صلبة تسمح بقيام التعاون والاندماج والتنمية.

وهذا هو سبب انضمامنا إلى معاهدة عدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مع إنشاء قواعد رصد في إقليمنا للتحقق من هذه المعاهدة. كما صدّقنا على اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد. وقد عمدت شيلي، في هذا الصدد، إلى التدمير الكامل لمخزونها قبل الأجل القانوني بمدة طويلة. كما بدأنا في تسع أنشطة إزالة الألغام في الميدان هذا العام. وفي الأثناء، فإن شيلي طرف أيضاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقد أيدنا وضع بروتوكول إضافي لتعزيز وتأمين التحقق من الامتثال للالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ونحن نقدم الدعم الراسخ لجميع الصكوك العالمية منها والإقليمية المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ونولي أهمية خاصة للصكوك التي تحظر فئات كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ونوفر الدعم المستديم للجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تعزيز وتأمين الامتثال لتلك الصكوك ونولي أهمية بارزة للشرعية التي يضيفها التفاوض المتعدد الأطراف.

ونحن نسلم بأن المحافل المتعددة الأطراف الراسخة ليست هي الآلية الفعالة الوحيدة المتاحة للدول للظفر بحلول قانونية لتهديدات محددة يواجهها الأمن الدولي. ولذلك يؤيد بلدي تأييداً قوياً مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية التي ترأسها شيلي. وكما هو معروف جيداً، تُعتبر هذه المدونة صكاً ملزماً سياسياً تم التفاوض عليه ويُنفذ في سياق عريض يضم مجموعة آخذة في التوسع المطرد. وقد وقّع على هذه المدونة حتى الآن ١١٥ بلداً. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لدعوة الدول التي لم توقع على مدونة لاهاي لقواعد السلوك أن تفعل ذلك.

وأود أن أقول مرة ثانية إنه لمن دواعي الأسف، أنه برغم الجهود الجبارة والخلاقة التي بذلها رؤساء متعاقبون والذين أبدينا لهم اعترافنا بالجميل من خلالكم سيدي الرئيس لم يتيسر الخروج بمؤتمر نزع السلاح من الطريق المسدودة التي مضى عليها الآن ثماني سنوات طوال. ولا يخامرنا أي شك في أن هذه الفترة الزمنية الطويلة

التي لم تشهد أي تقدم جوهري قد أضرت بسمعة مؤتمر نزع السلاح وتثير أسئلة مشروعة بخصوص مستقبله. ولهذا السبب فإن شيلي قدمت وسوف تواصل تقديم الدعم الثابت للمقترحات البناءة الهادفة إلى إنتاج برنامج عمل قمين بأن يحرز على تأييد كافة أعضاء المؤتمر. ومشاركة بلدنا في إطار مبادرة السفراء الخمسة تتمشى بطبيعة الحال مع هذه الروح. ونحن نعتقد أن هذا المقترح يمكن أن يُستخدم قاعدة للتغلب على المأزق الذي آل إليه المؤتمر ويمكن على هذا النحو أن يُظهر للعالم أن مجتمع نزع السلاح هنا في حنيف هو بصدد تقديم مساهمة جوهريّة وفعالة في السلم والأمن الدولي.

ونحن مرتاحون لرؤية معظم الوفود في المؤتمر تعرب عن أهما مستعدة للعمل على أساس مبادرة السفراء الخمسة. فعلى مدى السنوات الثماني الماضية لم يتيسر الوصول إلى نقطة أقرب ما يكون من توافق الآراء تجعل من الممكن للمؤتمر أن ينطلق من جديد. بيد أن البلدان لم تنضم جميعها حتى الآن إلى توافق الآراء هذا بخصوص المقترح. وقد بيّنت بعض الوفود أنه لا ينبغي إقامة روابط بين عناصر برنامج العمل. وهذه هي الإشارة الوحيدة التي استمعنا إليها في هذا الصدد الممكن أن تمنع هذه الوفود من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مبادرة السفراء الخمسة المنقحة. وصرحت بعض هذه الوفود بأنه لو تصدى مؤتمر نزع السلاح طيلة السنوات الثماني هذه إلى المواضيع بشكل منفصل لكان من الجائز إحراز تقدم جوهري بشأن أكثر من موضوع واحد منها. وأنا أعتقد أنها على صواب حينما تقول هذا. غير أن وفدي، من ناحية أخرى، يود أن يعرف أي موضوع على جدول الأعمال كان يمكن أن يحظى بتوافق الآراء منفصلاً حتى يتم التصدي له بشكل مفرد. وإذا كان مثل هذا الموضوع قائماً فنحن مستعدون لتأييده. وبما أن الأمر، فيما يظهر، ليس كذلك بحكم أن مختلف البلدان تقدمت بأولويات مختلفة فإن الاتفاق الشامل من قبيل الاتفاق على مقترح السفراء الخمسة سيجعل من الممكن علاج هذه الحالة.

والموافقة على برنامج للعمل يعني أن هذه المواضيع المدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح والتي سيتوجب الاتفاق عليها جميعاً يجب أن يتم التصدي لها. وبعبارة أخرى لا نريد أن يشعر أي كان بالاستبعاد فيما يخص هدفاً نبيلاً كالمهدف المتمثل في نزع السلاح الدولي. بيد أن الأزمنة قد تتغير ومن الضروري توخي المرونة. والفكرة تكمن في الموافقة على برنامج عمل يلتزم به الالتزام الحق كافة الأعضاء في المؤتمر.

وفيما يخص وفدي، ومعظم الوفود الحاضرة بالتأكيد، من دواعي الشعور بالإحباط رؤية المؤتمر مصاباً بالشلل. وبسبب هذا فنحن لسنا خاسرين فحسب، بوصفنا ممثلين مسؤولين عن قضايا نزع السلاح في أعين مجتمعاتنا والمحافل الدولية الأخرى حيث تتعالى بعض الأصوات واصفة المؤتمر بأنه هيئة كانت مهمة ولكنها لم تعد كذلك. وبذلك نحن نمهد السبيل لوسائل الإعلام وغيرها من عناصر المجتمع المدني لتوفير تقارير عن الأوضاع الحقيقية السائدة في مؤتمر نزع السلاح وبالتالي لانتقاد سوء استخدام الموارد البشرية والمالية والحال أن هناك حاجات ماسة أخرى عديدة في عالم اليوم. والأمر لا يقتصر على ذلك إذ إن الأهم والأخطر هو أن الشلل الذي نعاني منه يسهم في نواحي انعدام الأمن القائمة في عالم اليوم. ودعنا نجهر بحقيقة دون لف أو دوران: فنحن نرغب، في بناء عالم أكثر أمناً ولكننا لسنا مستعدين للتصدي لسلسلة من القضايا المهمة التي يمكن أن تساعد على بلوغ ذلك الهدف.

وإن البلدان التي اقترحت أصلاً مبادرة السفراء الخمسة لها هي الأخرى أولوياتها شأنها كشأن تلك التي انضمت إلى المقترح وكانت على استعداد لتقديم تنازلات بغية التوصل إلى برنامج عمل يتناول مصالح الآخرين. هذا علماً بأن هناك عدداً قليلاً من البلدان التي لم تؤيد المقترح أو على الأقل لم تقل ما إذا كان يسعها "معايشته"، ووفود أخرى من بيننا يساورها بالغ القلق من أنه لهذا السبب يعيش مؤتمر نزع السلاح باستمرار في حالة من الشلل ونحن لا نبدي أي بادرة إيجابية تساعد العالم بخصوص موضوع نزع السلاح.

لقد بدأت حياتي الدبلوماسية تحديني القناعة التامة شأني كشأن كثير من أمثالي في ذلك الوقت في البلدان النامية وفي مختلف القوى غير النووية التي يتألف منها المجتمع الدولي أن من الأهمية بمكان ومن الضرورة الحيوية تعزيز وتحقيق نزع السلاح الحقيقي في العالم. وكان ذلك الاقتناع مستنداً إلى نقطتين أساسيتين هما: أولاً، أننا لاحظنا ونواصل ملاحظة أن السلام والأمن الدوليين، في وجه الأخطار الماثلة في عالم اليوم، كما أشرنا اليوم إلى ذلك في المؤتمر، لا يمكن أن يتحققا مع وجود ترسانات نووية. وإن الأخطر من ذلك هو أن التهديدات الحقيقية التي تحف بالأمن والسلام العالمي تكمن في الافتقار إلى الموارد الذي يشكو منه عدد كبير من البلدان النامية لكي تعالج المشاكل الحقيقية التي يتعين عليها أن تعالجها كالفقر والجوع والمرض حيث تكون هذه هي الأخطار الحقيقية التي تواجه السلم والأمن الدولي.

ختاماً أود أن أشير إلى بعض من النقاط المحددة. أولاً، نحن نناشد من جديد الوفود التي لم تبد حتى الآن تأييدها لمبادرة السفراء الخمسة أن تفعل ذلك. ثانياً، إذا ما كانت هذه الوفود تجد بعض الصعوبات في قبولها للمبادرة أساساً لبرنامج للعمل فلتتقدم هذه الوفود بتعديلات تمكّن من معالجة هذه الصعوبات ومن ثم يتحقق توافق الآراء المنشود. ثالثاً حالما يتم قبول مقترح السفراء الخمسة مع أي تعديلات تُدخل عليه ينبغي أن يكون مفهوماً أن التنفيذ يمكن أن يأتي لاحقاً وليس متزامناً. وإن وفدي مستعد لإبداء أكبر مرونة ممكنة في مناقشة الترتيب الذي يمكن أن يعالج وفقاً له كل موضوع معالجة فعالة. فضلاً عن ذلك وبالنسبة للعديد من الوفود الصغيرة كوفدنا يكون من الصعوبة بمكان التصدي في آن واحد لسلسلتين أو أكثر من المناقشات أو المفاوضات بشأن نزع السلاح. رابعاً، وكمقابل لتلك المعالجة التالية ولتفادي الصعوبات في وضع ترتيب ينبغي أن يسود المبدأ القائل بأن لا شيء متفق عليه إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء. خامساً، إن بقي ما قلته منذ هنيئة أمراً مستحيلاً على الوفود القليلة التي تعرقل توافق الآراء الداعي إلى أن تكون مبادرة السفراء الخمسة أساساً للاتفاق على برنامج للعمل فنسألها أن تأتي بمقترح واقعي ومجدٍ يحظى بتأييد كافة الوفود مما يجعل في الإمكان انطلاق مؤتمر نزع السلاح من جديد.

وبكل صراحة لا يمكننا نحن، بوصفنا سفراء وممثلين دبلوماسيين اكتسبنا خبرة كبيرة. نحن فينا أولئك الذين ودعناهم هذا الصباح والذين تسندهم أمانة متخصصة اتخذت شكل هذا المؤتمر، أن نظل غير منتجين وغير قادرين على تقديم مساهمات قيّمة باسم بلداننا في المجتمع الدولي بخصوص السلم والأمن.

وهذه الفترة الفاصلة بين الدورتين لغاية عام ٢٠٠٥، التي ستكون في ظل رئاستكم يا سيادة الرئيس ثم في وقت لاحق في ظل رئاسة خلفكم الحنك، تتيح للوفود التي توجهت إليها بالخطاب وكافة أعضاء مؤتمر نزع

السلاح الوقت اللازم من أجل إجراء مشاورات مع عواصمها و مشاورات يمكن أن تُعقد هنا في جنيف وسيكون وفدي بطبيعة الأمر على ذمتكم دائماً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير خوان مارتاني من شيلي على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى السفير دميري من الجزائر.

السيد دميري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): أبلغتني سلطات بلدي منذ قليل أنني مشمول بحركة التناوب في السلك الدبلوماسي هذا العام وأنه سوف يسند إلي، في غضون أسابيع قليلة، منصب دبلوماسي جديد. ولعل المسؤولين يتصرفون بشيء من الدعابة إذ لا بد وأنهم أدركوا أنه بعد رحيل زملائي الأربعة المشتركين في مبادرة السفراء الخمسة ليس من اللائق أن أَلعب أنا دور آخر الموهيغان. وهذا هو السبب في أنني أودعكم اليوم.

لو أنني استذكرتُ مختلف المراحل التي طبعت مؤتمر نزع السلاح منذ أن جئت إلى جنيف لَقُلْتُ إن الجلسات التي انطوى عليها تقع ضمن فترتين اثنتين تتميزان بالحركة الدؤوبة إحداهما يوم افتتاح المداولات والأخرى يوم اختتامها كما هو الحال اليوم حيث إن هاتين الجلستين تتكشفتان عن الالتزام بتحقيق توليفة للنقاش الثري وتسجلان مرحلة ما قبل الارتياح إزاء واجب تمت تأديته. ومن ثم الحاجة بالنسبة لنا جميعاً في هذا المحفل لكي نضطلع لا فقط بتقويمنا وبيان موقفنا من المواضيع المقترحة للنقاش بل وللمساعدة أيضاً على صوغ توليفة عامة تسمح، إن تمت بحسن نية وبإحساس كامل بالمسؤولية، بتعزيز فهمنا المشترك بلا شك للتحديات التي يطرحها نزع السلاح وتجعل من الممكن تحقيق نهج يقوم على التراضي ومن ثم يكون قوياً وراسخ الأساس وهذه هي المحصلة المجهودة وليس غيرها.

إن جدول مؤتمر نزع السلاح يطرح علينا على الدوام مشكلتين اثنتين شديدي التداخل هما: ما هي القضايا الجوهرية الواجب إدراجها في هذا الجدول؟ وما هي الأولويات الواجبة الاتباع في بداية المفاوضات حولها وما هي الترتيبات التنظيمية؟ وهذا هو السبب في أن المواقف المعبر عنها والحجج التي تساق حول هذا الموضوع هنا وهناك، حتى عندما تشير إلى نهج انتقائي أو إلى الحاجة لنهج متكامل وعالمي، لا يمكن جعلها تقابل بعضها البعض إذ هي في الواقع تشهد على حيوية ميثاق الأصول أي - الوصايا العشر الشهيرة التي وضعت في عام ١٩٧٨ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث لا يمكن لأحد أن ينكر المكانة المرموقة التي يحظى بها نزع السلاح النووي.

أما الآن فالنقاشات الدائرة تبرهن على ما نشعر به من عدم الرضى بما تحقق من إنجازات هي جديرة بالثناء ولكنها تبقى مع ذلك متجزئة ومتنافرة لأنها لا تنطوي في مجموعها على طموحات المجتمعات البشرية كلها وفي العالم أجمع إلى السلم والأمن. وهذا يصدق على محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، ومعاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي تظل اتفاقات ثنائية ولم تتصد لشواغل المجتمع الدولي ككل. وهذا ينطبق حتى على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي، برغم التمديد فيها إلى أجل غير مسمى في أيار/مايو

١٩٩٥، تكشف، على ضوء عمليات تطبيقها لاحقاً، عن مشاعر الخيبة والإحباط بسبب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي لم تشتمل في حد ذاتها، وفقاً للتقييم الذي أجريناه في جنيف، على بعد لترع السلاح النووي. ولئن كانت قد حظيت بتأييد العديد من البلدان بما فيها بلدي فيجب علينا أن نرى في ذلك، دون أدنى شك، القناعة والأمل اللذين تعقدتهما هذه البلدان على المهمة الجماعية والمتعددة الأطراف المتمثلة في نزع السلاح كما يكشف عن ذلك الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ الذي ذكرنا جميعاً بما هو واقع على عاتق الدول من التزام بإجراء مفاوضات بحسن نية وبغرض الوصول إلى نتيجة في مجال نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل الرقابة الدولية الصارمة والفعالة.

على هذا النحو بدأ نفاذ هذه الالتزامات بحكم المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي والالتزامات المعقودة بموجب المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠٠٠ ولا سيما الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تبينها والتي نحتاج إلى التقيد بها إذا ما أردنا أن نكون أصحاب مواقف متساوقة. ومن ثم فإن التأكيد على انتشار الأسلحة النووية بدل التصدي لهذا الانتشار في سياق نهج عالمي لترع السلاح يكون بمثابة تغيير موضوع النقاش ومن شأنه أن يسلم بمشروعية وجود هذه الأسلحة الفتاكة مقارنة بمشروعية حيازتها.

لذلك يمكن للمرء أن يفهم السبب الذي حدا بالجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنين الآن إلى اعتماد سلسلة من القرارات التي تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع في مفاوضات بشأن نزع الأسلحة النووية وبالتالي الأسباب التي دفعت بمجموعة الـ ٢١ وهي مجموعتي، هنا في جنيف إلى أن تكرر الدعوة إلى إنشاء لجنة مخصصة للشروع في مفاوضات حول برنامج تدريجي لترع السلاح النووي بغرض التوصل إلى الإزالة النهائية للأسلحة النووية استناداً إلى جدول زمني متفق عليه، يوضع بصورة مشتركة. وهذا يظل مطلباً مشروعاً بحكم أنه منذ انتهاء الحرب العالمية أصبحت الأوضاع الدولية، وهذا من باب المفارقة، أوضاعاً أصعب وأصبح النظام العالمي لا مستقراً ويصعب التنبؤ به وهشاً أكثر من ذي قبل.

هذا الوضع تجلّى من خلال الانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والزيادة التي لا سابق لها في المخزون من أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية وتطوير أسلحة جديدة وإضعاف السند المتمثل في معاهدة عدم الانتشار النووي ومخاطر الانتشار، وتآكل تعددية الأطراف في إدارة الشؤون الدولية وظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية ولعل هذا العنصر الأخير هو الأكثر دلالة. وشهدنا أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات العسكرية وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفوق ذلك كله، المواقف النووية الجديدة ومذاهب الردع الجديدة ومفهوم الحرب الوقائية وجميعها انضفت إلى عناصر التوتر، التي يجب أن نضيف إليها الأشكال الجديدة للإرهاب الدولي.

إن أردت أن أذكر بأبرز الأحداث هذه التي شهدناها في مسيرتنا جميعاً فذلك لأنه يبدو لي أن هناك اعتبارات ثلاث أصبحت سائدة استناداً إلى ما تم استخلاصه من نقاشاتنا في إطار مؤتمر نزع السلاح. أولى هذه الاعتبارات أنه ما من دولة عضو في مؤتمر نزع السلاح يمكن أن تنكر أن نزع السلاح النووي هو اليوم هدف

نشترك فيه جميعاً وقد تم الإعلان عنه بوصفه أولوية من أولويات المجتمع الدولي والرأي العام الدولي. والاعتبار الثاني أنه ما من دولة عضو في مؤتمر نزع السلاح تجاهر بأي عداء لتحقيق ذلك الهدف. والاعتبار الثالث هو أننا نلاحظ، بسبب ذلك، في مؤتمر نزع السلاح أن الاختلافات القائمة بيننا تكمن في النهج التي نتوخاها ولا تشكل بأي حال من الأحوال عقبة كأداء. وهذا هو السبب الذي يجعل من المناسب الدفاع عن النهج العالمي الذي من ميزاته أنه أكثر عقلانية لأنه يتفادى التصورات المتشردمة والأشد حيلة بالنظر إلى أنه يجعل من اليسير إيجاد التوازن الضروري لكافة المفاوضات ولأنه أكثر إنصافاً بسبب كونه لا يُهمش أي دولة عضو بل على العكس من ذلك يناوئ الحلول القصيرة الأجل ويضيق الحسابات ويجمع بين كافة أصحاب المصلحة في هذا المحفل المتعدد الأطراف في جهد خلاق موحد.

ولهذه الأسباب، لا ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتهيب إقرار نهج عالمي يتيح لنزع السلاح النووي صكاً يؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، أي اتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ومعاهدة لإزالتها وأخيراً اتفاقية تمنع إنتاج الموارد الانشطارية للأغراض العسكرية دون أن ننسى بطبيعة الحال عمليات التحقق والرقابة الواجب أن تفرض على المخزونات القائمة. بفضل هذه الخطة من شأن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الجماعي الوحيد وبدافع من قناعاته بمزايا العمل المتعدد الأطراف أن يدرج ويولي ويجلي اشتراطات واحتياجات كافة الأطراف: وهكذا يعود حظر المواد الانشطارية داخلاً من جديد في إطاره الطبيعي كإجراء من إجراءات نزع السلاح النووي وستدرج الإنجازات على صعيد الحد من المخزونات النووية وخفضها في عملية متعددة الأطراف وسوف تُضمّن المخاوف المشروعة التي تتنبأ الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في نظام ملزم قانوناً من شأنه أن يُنمي الثقة فيما بين الأمم.

بهذه الطريقة يمكن أن يوضح مفهوم توافق الآراء في مؤتمرنا. وتوافق الآراء هذا سيكون مستقبلاً مرتبطاً بمزايا التوازن وسيظل الأداة الأكثر فعالية في التصدي لأشد الأوضاع تعقيداً بدلاً من أن يصبح أداة للرقابة وفيتو ضاراً بالعمل الجماعي. ومن الأهمية الأساسية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح أن يستجيب للإشارات المتعددة التي تلقاها لكي يعالج مسألة نزع السلاح بتعمق ومن المهم بالنسبة له أن يوجه إشارة الرد التي يتوقعها منه المجتمع الدولي وبصورة أعم المجتمع المدني الذي يشترك بصورة مضطربة في توجيه عملنا مثلما ذكر منذ هنيهة صاحب السعادة زميلي من سويسرا السيد كريستيان فاسلر.

وعليه تدعو الحاجة إلى التشجيع القوي للزخم الذي اكتسبه نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح هذا وخارج هذه الهيئة. ولعل من الضار جداً بالجميع أن نعطل هذا الزخم بتوجيه أعمال مؤتمر نزع السلاح إلى مفاوضات أخرى تتناول قضايا جديدة أو إضافية أخرى لا يمكن لها ولو كانت مشروعة وضرورية أن تقلب الأولويات أو تحط منها. والحاجة إلى الفعالية الواجب أن تمنحها لا بد من أن يتم التعبير عنها على المستويين الوظيفي والعضوي. أولاً وعلى المستوى الوظيفي، تعتبر لجنة مخصصة تمنح ولاية تفاوضية بشأن نزع السلاح السبيل الأمثل والأكثر عقلانية للمضي إلى الأمام وهو السبيل الذي ستحتل فيه المفاوضات بشأن اتفاقية لمنع الموارد الانشطارية المكانة الجديرة بها. ثم، وعلى المستوى العضوي، فإن تلاقي جهود وتطلعات جميع من هم في

مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة كما نسميها، سيضفي المزيد من الشرعية على مفاوضاتنا ويتزعم إلى تقوية التزام كافة الأمم بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

ويجب الاعتراف اليوم بأن المشكلة ليست مشكلة الاتفاق على التفاوض أو رفض هذا التفاوض بشأن بند بعينه في إطار مؤتمر نزع السلاح. بل المسألة تكمن في الأولويات. يمكن أن نسلم بأن أي بند من البنود المتفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح مُلح في حدّ ذاته ولكن يجب علينا أيضاً أن نقول إنه في إطار هذه القضايا الملحة هناك أولويات وأن أشير في هذا المقام إلى ما قاله منذ هنيهة صاحب السعادة زميلي من الشيلي السيد خوان مارتايت. والتسليم بهذه الأولويات من شأنه مساعدتنا على أن ننظم التنظيم القابل للبقاء لبرنامج العمل الواجب علينا أن نضعه معاً. ولنذكر أن ترتيب الأولوية هذا يضع نزع السلاح النووي في بؤرة اهتمامات مؤتمر نزع السلاح من حيث التصور والمفاوضات. لأنه بالرغم مما يتوفّر للمجتمع الدولي اليوم من صكوك قانونية تحظر إلى الأبد صنع واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية ولكن الشيء نفسه لا يصدق على الأسلحة النووية. وهذا هو السبب في أن أي دولة غير نووية أو دولة تخلت عن الأسلحة النووية - والجزائر واحدة من هذه الدول - تتمتع بالشرعية السياسية في خيار عالم خال من الأسلحة النووية وفي النضال النشط من أجل هذا العالم. وهذا هو السبب أيضاً في أن أي دولة نووية أو دولة مالكة للأسلحة النووية على عاتقها واجب أدبي والتزام سياسي بتزع السلاح والإسهام في الإزالة الكلية للأسلحة النووية.

إن حيازة الأسلحة النووية لا يعترف بها سواءً قانوناً أو سياسياً بوصفها حقاً مطلقاً. فالغاؤها التزام قانوني منبثق عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي أيضاً ضرورة سياسية بقدر ما أن الأسلحة النووية اليوم لا ينبغي لها أن تلعب دور مُقوم من مقومات القوة. فإزالتها هي النتيجة الطبيعية لحاجة عالمية للأمن استناداً إلى المصلحة المفهومة للدول غير النووية وأيضاً مصلحة الدول النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية إذ هي ليست في حصن حصين من اندلاع نزاع نووي فيما بينها. وهذه حقيقة لا ينبغي أن تغرب عن البال أبداً. وعلى هذا الصعيد أيضاً يجب أن يكون للمجتمع المدني رأيه ويجب أن يتكون رأي عام عالمي قوي ويصبح هذا الرأي محدداً لأن ما هو محل رهان ليس شأنًا خاصاً ببعض الدول بل هو مستقبل البشرية قاطبة. صحيح أن تخفيضات حدثت فيما مضى شملت الأمريكيين والروس بمقتضى معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية كما أنشئت مناطق خالية من الأسلحة النووية وتخلت الدول السوفياتية السابقة عن مركزها النووي ووضعت الصيغة النهائية لمعاهدة حظر التجارب النووية. لذلك يجب على الدول النووية أن تلزم نفسها على نحو لا لبس فيه بتزع السلاح النووي الذي لا يمكن أن يكون حقيقياً إلا إذا اقترن بتدابير عملية في ظل جدول زمني محدد يتم وضعه لا من قبل الدول النووية وحدها فحسب وإنما من قبل المجتمع الدولي بأسره.

والجهود المتعددة الأطراف التي تبذل في هذا الميدان لا يمكن أن تعود إلا بالنفع. وما تم تعليقه من آمال على نهاية الحرب الباردة بالنسبة لأمن جماعي خالٍ من الأسلحة الذرية أعقبته خيبة بسبب عدم توفر إرادة سياسية من قبل أولئك الذين ما زالوا يؤمنون، خطأً بالطبع، بمزايا الردع النووي للأسلحة النووية ويواصلون للأسف تبني النظريات العسكرية التي تولى الأسلحة النووية مكانة مرموقة وتمسك، بناء على ذلك، بالنهج الوقائي. إن تعليق



المفاوضات الثنائية من أجل خفض المخزونات بين الدول النووية وأوجه الاستخدام المدني والعسكري للفضاء الخارجي أمور تثير القلق. وهذا هو السبب في أن بلدي لن ينقطع عن الدعوة لإنشاء لجنة تابعة لمؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن من أجل التفاوض حول ذلك الموضوع. ويجب، في هذا الصدد، أن نشير إلى أن مبادرة السفراء الخمسة التي تحظى الآن بتأييد واسع النطاق في محفلنا تشكل وجهاً مهماً من أوجه التقدم صوب تكاتف الطاقات وهي تحمل في طياتها بقاء مؤتمر نزع السلاح.

جميع هذه التحديات التي يشير إليها وفدي وجميع هذه القضايا العالقة تستدعي رداً جماعياً منا ينبغي أن يتمثل بوجه خاص في إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وبعبارة أخرى يجب علينا أن نعتمد برنامج عمل متوازن يركز على الولايات المناسبة في أقرب وقت ممكن. وهذا السعي الصبور الذي تبلور فأسفر عن هذا المقترح الجديد المشترك بين المجموعات والذي تقدم به السفراء الخمسة الذين وضعوا الخطوط العريضة لتوافق للآراء يمكن أن يهتدي إليه مؤتمر نزع السلاح. اسمحوا لذلك أن أرحب وأن أشيد بالمساهمة القيمة التي قدمها زملائي الذين تركوا هذا المحفل وهم جان لينت من بلجيكا وخوان فيغا من شيلي وهينريك سالاندر من السويد وكاميلو ريس من كولومبيا. فواضعو ذلك المقترح (CD/1693/Rev.1) أجزوا استعراضاً وتقدموا بمقترحات بغية تزويد مؤتمر نزع السلاح ببرنامج عمل يغطي كافة البنود المدرجة على جدول الأعمال. وهذا المقترح مثال للنهج العالمي والمتوازن وهذا النهج - كما أشار العديد من المتكلمين في هذا المحفل - مفتوح باباً لأي تعديل.

إن ردنا على جميع هذه التحديات يستدعي من كل واحد منا التحلي بروح التحاور والانفتاح. وهذا هو الشرط الوحيد الذي يمكننا من تحقيق تقدم لا رجعة فيه صوب نزع السلاح النووي. وهو أيضاً الشرط الوحيد الذي يجعل من تخلي منا عن الاستخدام العسكري للذرة وآثر النهوض باستخدامها المدني والسلمي مقتنعاً بأن الخيار الذي عمدنا إليه هو الخيار الصحيح نظراً لأنه ليس من المقبول اليوم انتظار تغييرات تحدث في السياسات والنظريات العسكرية لكي ينطلق من جديد برنامج عمل بشأن نزع السلاح.

ومن الواضح أن جميع هذه المسائل هي جزء من إطار أشمل يندرج ضمنه تعريف الأمن الجماعي في بداية الألفية الثالثة ومن ثم تعريف العالم الذي نريد أن نعيش فيه ونريد أن نورثه الأجيال القادمة. فهذه المسائل لا يمكن أن تعالج إلا في سياق متعدد الأطراف وهو وحده القمين بإتاحة ردود عالمية وشاملة تضع في الاعتبار شواغل كافة الأطراف وذلك يعني في سياق مؤتمر نزع السلاح هذا المؤتمر الذي يجب علينا جميعاً أن نحمله من القوى الطارئة المركزية.

هذا، وخلال السنوات الثماني التي قضيتها في جنيف، كنت أحسُّ دوماً إحساساً قوياً بمشاعر الألفة التي تجمع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، على صعيد ما بذل من الجهود البارزة في هذا المحفل، نذكر بالعديد من أسماء الزملاء السابقين والزملاء الذي ما زالوا حاضرين والرفقاء الذين اشتركوا في جهود محمودة بذلت وتحملوا، بحكم مقتضيات العمل الجماعي، مسؤولية توفير ما يلزم من المؤن لرحلة نقوم بها مجتمعين. لا أستطيع أن آتي على ذكرهم جميعاً - إذ من الصعوبة بمكان الاختيار بين العديد من الشخصيات البارزة. لكن اسمحوا لي أن استثنى من ذلك شخصين اثنين لا أكثر هما السفير أنطونيو دي إيكازا من المكسيك والسفير فولكير هايتبرغ من ألمانيا. فالسفير أنطونيو دي إيكازا كان رئيس مؤتمر نزع السلاح عندما وصلت وأثناء لقائي به أُتيحت لي فرصة

الثناء على الحوار الخلاق الذي دار بيننا وتذكرنا - وهو الذي ينحدر من أسرة عريقة من الدبلوماسيين - مساهمة والده في التعريف بالحضارة العربية العظيمة وهي مساهمة مخلدة الآن في رُباعية شعرية - علماً بأن فيرناندو أزيز دي إيكازا كان شاعراً عظيماً أيضاً - وهذه الرباعية تشكل اليوم زحرفة من زخارف مدخل قصر الحمراء في غرناطة وسوف أحاول فيما يلي استذكار هذه الرباعية التي نصها: "اعطه من الصدقات، أيتها المرأة، إذ ليس هناك في الحياة حظ أسوء من العمى في غرناطة". هذه الكلمات التي تثني على الحوار وهذا الإعجاب بالاستعداد للإصغاء للغير وجدتهما في أنطونيو دي إيكازا أي السفير دي إيكازا وهو خير خلف لأبيه.

والسفير فولكر هايتزبرغ كان رئيس مؤتمر نزع السلاح عندما رأى مقترح السفراء الخمسة النور وهو الذي شجع، خلال غداء غير رسمي، على هذا البحث عن توليفة وكذلك هذا البحث عن الحوار فيما بين مجموعات مختلفة. وقد تكون هذه الحقيقة غير معروفة جيد المعرفة ولكنني الآن أشيد بصاحبها اليوم وبممكن أن أستشهد في هذا الصدد بما قاله الشاعر الألماني غوته: "ما من أساس هناك أقمت عليه بيتي ولذلك فالعالم بأسره ملك لي".

وبطبيعة الحال أذكر رجلين اثنين، لكنني لا أريد طبعاً أن أظهر بمظهر من يعتد بالرجولة، ولذلك أرغب في الإشادة بسفيرة عظيمة الشأن كانت موجودة عندما وصلت وهي السيدة جويل بورجوا، سفيرة فرنسا والتي كانت تحظى بمساعدة زميلنا الموقر السيد فرنسوا ريفاسو. والسيدة بورجوا كانت في هذا المحفل لمساندة موقف بلدها أثناء القضية الكارثية بالنسبة إلينا وهي تجارب موروروا وبطبيعة الحال قامت بالدفاع بناء على قناعة وإخلاص بجانب الالتزامات فيما يخص المستقبل وأنا أأمل أن يتسنى في يوم من الأيام لفرنسا أن تنضم إلى الجهات التي تؤيد الآن مقترح السفراء الخمسة.

إن الارتباك يصيبي حينما تعود إلى ذاكرتي فكرة أبي سأغادر عما قريب هذا المؤتمر وهو كعبة النقاش. وأنا مدين بالكثير لمن أصغى إليّ من زملائي. وأنا أقدر جودة وعمق وثناء التبادلات التي جرت والتي كانت غنية بالأفكار والمعاني وأشكر كل من ساهم فيها. وأوجه شكري الجزيل إلى فريق الأمانة بأسره وهو فريق متفان بتوجيه من زميلنا رومان - موراي. وأود أن أشكر أيضاً كل زملائي على ما قدموه من مساعدة ومنهم السيد زالسكي وليعذرني إن أنا أقدمت على ذكر اسمه. وأتوجه بالشكر إلى الفريق التقني بأسره من مترجمين تحريريين ومترجمين شفويين وأخيراً أوجه شكري لكم سيدي الرئيس على إنجازكم القيم المتمثل في الصيغة النهائية لتقرير عام ٢٠٠٤ بفضل ما لديكم من القدرة على المفاوضة الدبلوماسية والحنكة وأعبر عن مشاعر الصداقة التي أكنها للأمين العام السيد أوريدزو نيكديزي الذي لم يخل علينا أبداً بالمشورة والدعم.

أتمنى لكم جميعاً حظاً سعيداً وشكراً لكم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير دميري من الجزائر على بيانه وعلى خطابه التوديعي وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى السيدة سايبنا توفمان من ألمانيا.

السيدة توفمان (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): بطبيعة الحال إنه لمن العسير جداً على الدوام ومما يشكل تحدياً كبيراً أن يتحدث المرء مباشرة بعد السيد دميري ولكنني سأبذل قصارى جهدي.

أود أن أعرب بادئ ذي بدء عن حزني العميق للأحداث المأساوية التي شهدتها مدينة بسلان في شمالي أوسيتيا. وأنا أتعاطف مع مئات الضحايا والأطفال الأبرياء وأسرههم المنكوبة.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لجهودكم الكثيفة طيلة رئاستكم. وأود، في الوقت نفسه، أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر أسلافي السفيرة أمينة محمد من كينيا والسفيرة راجه حسين من ماليزيا والسفير بابلو ماسيدو من المكسيك والسفير خصبازارين بنجات من منغوليا والسفير عمر هلاي من المغرب عما بذلوه من جهود لا تعرف الكلل أثناء دورة عام ٢٠٠٤ للمؤتمر وصولاً إلى برنامج للعمل.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح الذي يملكه المجتمع الدولي. ووفقاً لبرنامج عمل الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح تتمثل مهمتنا في "الاضطلاع ببلورة برنامج شامل لترع السلاح يشتمل على كافة التدابير المستصوبة التي يُرى أنها تحقق نزاعاً عاماً وكاملاً للسلاح في ظل رقابة دولية فعالة".

فهل نريد أن نشكك في استمرار أهمية تحديد برنامج شامل لترع السلاح كإجراء شامل لتعزيز وتحقيق نزع عام وكامل للسلاح؟ وهل يُراد القول بأنه "عفا علينا الزمن"؟

إن ألمانيا ترحب بالجلسات العامة غير الرسمية بوصفها أداة للتوصل إلى توافق للآراء بشأن برنامج للعمل يأخذ بعين الاعتبار شتى الأولويات والشواغل. لكن طريقة العمل هذه ليست غاية في حد ذاتها. لا ينبغي لنا أن نعقد جلسات عامة غير رسمية لغرض عقد مثل هذه الجلسات. ولا يمكن لها أن تكون بديلاً عن التوصل إلى حل توفيقى بشأن برنامج العمل ووضع الهيئات العاملة المناسبة.

إزاء هذه الخلفية، تود ألمانيا أن تعرب مجدداً عن تأييدها لمقترح السفراء الخمسة كبرنامج لعمل مؤتمر نزع السلاح على نحو ما هو وارد في الوثيقة CD/1693/Rev.1، المؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ومقترح السفراء الخمسة في صيغته المنقحة - أو في "صيغة مبسطة" كما هو مقترح من كندا - يلاءم مختلف مواقف وشواغل وأولويات أعضاء مؤتمر نزع السلاح كما تم تبيانها في شتى المناسبات وتم من جديد الإعراب عنها أثناء الجلسات العامة الرسمية وغير الرسمية المكرسة لجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وتقدر ألمانيا أن بعض الوفود مستعدة للانضمام إلى توافق للآراء بشأن برنامج عمل لترع السلاح يستند إلى مقترح السفراء الخمسة أو إلى صيغته المنقحة ولو أن المقترحات المطروحة لا تفي على النحو التام بأولوياتها. وهذا الموقف فيما يبدو هو السبيل المجدي الوحيد للخروج من الطريق المسدودة التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح وخطوة حاسمة على درب العمل الموضوعي. وعرقلة توافق الآراء اللازم تحقيقه بشأن برنامج للعمل من خلال "الروابط" الشرطية أو حتى "أخذ الرهائن" أمر لا يتمشى مع النهج المتفتح صوب تحقيق حل توافقي قابل للبقاء يحترم أيضاً شواغل ومواقف الآخرين. وأنا لا أفهم لماذا لم يتيسر حتى الآن بدء العمل بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فنحن نملك حالياً ولاية بهذا الصدد. وعليه لماذا يحدث المزيد من التأخير في إنشاء لجنة مخصصة؟ هل هذا دليل على سوء نية الجهات التي تعارض إنشاء مثل هذه الهيئة العاملة؟

ونحن نتوجه بالشكر للولايات المتحدة الأمريكية على أنها أتمت استعراض معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسوف تقوم عاصمة بلدي بالدراسة الدقيقة للنتائج المعروضة علينا. ولكن اسمحو لي في هذه المرحلة أن أبدي الملاحظات التالية. إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لغرض الأسلحة النووية أو غيرها من النبائط التفجيرية النووية هي الخطوة المنطقية التالية في عملية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وعدم الانتشار. نحن لا نتبع نهجاً متماسكاً في التصدي للمواد الانشطارية. وهذا أمر مدعاة للشجب بالنظر إلى المخاطر الجدية للانتشار التي تقترب بها هذه المواد. فمما لا غنى عنه مواصلة تحقيق تقدم ملموس صوب نزع السلاح النووي غير القابل للرجوع عنه والممكن التحقق منه. وترى ألمانيا أن المفروض في المفاوضات أن تستند إلى ولاية شانون القائمة بصيغتها التي اعتمدها مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس ١٩٩٥ وكما هي واردة في المقترح المنقح للسفراء الخمسة، وهي ولاية تنادي بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعالياً. وهذه المعاهدة ينبغي أن تكون هي الخطوة القادمة التي تدرج في جدول الأعمال دولي يعنى بعدم الانتشار ونزع السلاح بعد اختتام مفاوضات ناجحة حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي ما زالت تنتظر بدء نفاذها في أبكر تاريخ ممكن بناء على ما تطلبه الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.

إن المسائل الجدلالية لا ينبغي لها أن تثنينا عن الشروع في مفاوضات. ومن شأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تشكل إجراءً جوهرياً جديداً لنزع السلاح لتعزيز الثقة كدليل على تعددية فاعلة للأطراف ولبنية أساسية تضاف إلى النظام الأمني الدولي، الذي من الممكن أن تحسن بشكل قاطع مراقبة المواد الانشطارية ومن ثم - وعلى خلفية مكافحة الإرهاب - تسهم في تعزيز الأمن في جميع ربوع العالم. والشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في الوقت المناسب يكون بمثابة الرسالة الصحيحة التي توجه إلى المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥.

وهناك مساهمة مفيدة أخرى لمؤتمر نزع السلاح في مجال مواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن بيئة أمنية متغيرة وهي تتمثل في العودة إلى مسألة الأسلحة الإشعاعية كما هي واردة في مقترح السفراء الخمسة كذلك. فالأسلحة الإشعاعية ظلت لمدة طويلة من الزمن تعتبر قضية ثانوية حيث إن الدول لا تنتج مثل هذه الأسلحة وبالنظر كذلك إلى أن عدداً من المشاكل ثار فيما يتعلق بتعاريف ونطاق والقابلية للتحقق من معاهدة تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الإشعاعية. لكن اسمحو لي أن أشير في هذا السياق إلى خطاب الأمين العام للأمم المتحدة أمام مؤتمر نزع السلاح الذي تمت تلاوته في الجلسة العامة الأولى في السنة الماضية والذي تضمن ثناءً على النقاش غير الرسمي بشأن الأسلحة الإشعاعية في هذا المؤتمر باعتبار ذلك النقاش يعكس الاهتمامات الأمنية المتزايدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. والأحداث المأساوية لـ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ برهنت على أن الإرهابيين مستعدون لاستخدام أي وسيلة لارتكاب هجماتهم المقيتة. وخطر استخدام الأسلحة الإشعاعية لأغراض إرهابية خطر لا يستهان به. وهذا يجعل اتقاء ذلك الاستخدام أهم اليوم من أي وقت مضى. ونحن لا يمكن أن ننتظر إلى أن تصنع مثل هذه الأسلحة من قبل الإرهابيين ناهيك عن استخدامها.

والاستراتيجية الدولية الفعّالة لمنع أسلحة الدمار الشامل من الوقوع في أيدي الإرهابيين يجب أن تقوم على أساس هيكل من التدابير المتعددة الأطراف لمراقبة الأسلحة وعدم الانتشار لأن هذه المسألة لم تعد مسؤولية وطنية بحتة بل هي مصلحة دولية محورية. والنهج العالمي هو وحده الكفيل بمعالجة هذه القضية ومؤتمر نزع السلاح بوصفه محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح يؤدي دوراً أساسياً على صعيد هذه المهمة.

والمعاهدات القائمة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تحظر الأسلحة النووية من أن توزع في مختلف أنحاء العالم. وهذا السبيل خليق بأن يتبع خاصة في مناطق التوتر وينبغي تكملته بترتيبات دولية فعالة. والدول غير الحائزة للأسلحة النووية يجب تأمينها من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتمثل الضمانات الأمنية وحيدة الطرف أو ما يسمى "الضمانات الأمنية الإيجابية" خطوات أولى مهمة في هذا الصدد. وفي نطاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل التي اعتمدها المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ سلمت ألمانيا وشريكاتها بأن الضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية... يمكن أن تستخدم كأداة للتحفيز على عدم التفكير في احتياز أسلحة الدمار الشامل وكرادع". ولذلك فإن ألمانيا تؤيد إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح على نحو ما هو وارد في مقترح السفراء الخمسة بصيغته المنقحة.

وعلاوة على ذلك، ترى ألمانيا أن من الأهمية الكبيرة بمكان إنشاء لجنة مخصصة لمعالجة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على نحو ما هو وارد في مقترح السفراء الخمسة بصيغته المنقحة. فتحديد الأسلحة ونزع السلاح ليسا غايتين في حد ذاتهما بل هما أداتان لتعزيز الأمن. ونحن بحاجة إلى لوائح إطارية تتناول الاستخدام المدني الموثوق والعسكري المشروع للفضاء الخارجي بغية تجنب أن يصبح الفضاء الخارجي مجالاً غير آمن، تأثيره على الأمن العالمي لا يحصى. ولهذا الغاية ترحب ألمانيا بكل الجهود الرامية إلى تحديد وبحث المواضيع أو المقترحات المحددة الممكن إدراجها في تدابير لبناء الثقة أو للشفافية، ومبادئ عامة والتزامات تعاهدية وصياغة نظام قادر على منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي بما في ذلك إمكانية التفاوض على صك قانوني دولي ذي صلة بالموضوع. ويمكن أن تستخدم الاقتراحات المقدمة من روسيا ومن الصين كنقطة انطلاق حسنة لإجراء المزيد من المناقشات حول هذه القضية.

وجميع هذه القضايا تشكل في الوقت نفسه تدابير ضرورية لبناء الثقة والأمن ومن ثم شكلاً مهماً من أشكال تحديد الأسلحة على المستويين العالمي والإقليمي. وهذه القضايا ليست جديدة ولا قديمة وإنما هي قضايا أساسية مدرجة على برنامج العمل الدولي خاصة على ضوء البيئة الدولية المتغيرة التي نواجهها اليوم. وحقيقة وجود بعض القضايا المدرجة منذ وقت طويل على برنامج العمل الدولي وبقاؤها حتى الآن يثبت أن علاجها أمر متطلب وهو في الوقت نفسه بالغ الأهمية ووثيق الصلة بالمسائل المطروحة.

سيادة الرئيس، أود أن أشجعكم وأشجع الرئيس المقبل، السفير كريس ساندرز من هولندا، على مواصلة مشاوراتكم الكثيفة بغية تقربنا أكثر فأكثر من أرضية مشتركة والرجوع بنا إلى العمل الجوهري في دورة عام ٢٠٠٥. وأناشد الجميع بقوة بذل جهود متجددة للعودة بمؤتمر نزع السلاح إلى العمل الموضوعي بغية أداء الولاية المنوطة بنا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيدة ساين توفمان على بياها وعلى العبارات الرقيقة التي توجهت بها إلى الرئاسة. وأدعو الآن السفارة جاكى ساندرز من الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أضيف تعازي وتأييد الولايات المتحدة لشعب الاتحاد الروسي.

لقد تقدمت الولايات المتحدة أثناء هذه الدورة بمقترحات مهمة بشأن التفاوض حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فضلاً عن فرض حظر على بيع أو تصدير الألغام الأرضية بغية مباشرة العمل الموضوعي الحقيقي في مؤتمر نزع السلاح. وقد اتخذنا الخطوة الإضافية المتمثلة في الإتيان بفريق من الخبراء من واشنطن للاضطلاع بحلقات إعلامية تخص المشاكل المتأصلة في التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد حظينا بردود متحمسة على هذه الحلقات الإعلامية مما يدل على أن الوفود تتطلع إلى البدء في العمل الجاد المتمثل في التفاوض على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والولايات المتحدة تعتقد أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والألغام الأرضية المتبقية هي المأمول أن يتخذ المؤتمر بشأنها تدابير ملموسة. وتتوَجَّح مثل هذه المعاهدات بالنجاح من شأنه أن ينقذ العديد من الأرواح في العالم.

وإن البعض من الوفود أشار إلى أن هذه المقترحات جاهزة للتفاوض حولها. وإنكم لن تفاجأوا بقولنا إننا نوافق على ذلك ونرحب بانتهاز هذه الفرصة التي تتاح. ونحن نواصل التشاور بشكل غير رسمي مع الوفود خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبشأن الألغام الأرضية على حد سواء. واستناداً إلى هذه الجهود نأمل في أن يتمكن المؤتمر من أن يبدأ السنة القادمة بروح بناءة، وذلك بالتصميم على ترك الخلافات جانباً بشأن شتى مقترحات العمل والعزم على الاضطلاع أخيراً بالعمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح، فهذا أمر فات أجل استحقاقه بمدة طويلة.

ونتطلع إلى العمل معكم جميعاً في اللجنة الأولى الشهر المقبل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفارة جاكى ساندرز من الولايات المتحدة الأمريكية على بياها. وأدعو الآن السفير كارلو تريزا من إيطاليا.

السفير تريزا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): بما أنني أتناول الكلمة أود بادئ ذي بدء أن أعبر، شأنى كشأن من سبقني من المتحدثين، عما نشعر به من صدمة إزاء ما وصفه السفير سكوتنيكوف بأنه "جريمة نكراء ارتكبت في بسلان" وأعبر من خلاله لسلطات بلده ولشعبه عن تعازينا الحارة وتعاطفنا.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتعبير عن احترامي وكبير تقديري للجهود التي لا تعرف الكلل التي تبذلونها يا سيادة الرئيس من أجل تأمين التقدم على صعيد مؤتمر نزع السلاح وأهنتكم كذلك على أن وفقتكم في وضع التقرير. ويمكنكم أن تعتمدوا علينا ونرغب في دعمكم أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين ونتطلع للتشاور معكم ومع سلفكم السفير كريس ساندرز.

إنني متردد في تناول الكلمة بعد البيانات الفصيحة التي ألقاها المتحدثون السابقون وأشير في هذا الصدد بوجه خاص إلى البيانات التوديعية التي أدلى بها السفراء دميري وبرواتشر وفاسلر. واسمحوا لي بأن أثنى على القيمة الفكرية والسياسية التي تتميز بها بياناتهم.

وما أريد أن أدلي به هو بالأساس إعلان. إذ منذ شهر مضى، فيما أعتقد، تلقى زملاء يمثلون إما دولاً أعضاء أو دولاً لها مركز المراقب في مؤتمر نزع السلاح رسالة مني تدعوهم إلى حلقة دراسية سوف تعقد هنا في هذه القاعة بالذات يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر. وقد أعلنت يومئذ في رسالتي أنني سوف أعمم برنامج ذلك الحدث الذي سينظم وهذا البرنامج يعمم في هذه اللحظة بالذات فيما أظن.

والحلقة الدراسية تتناول قضية التعاون على خفض التهديد ولعل الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية أبلغ تعبير عنها ولعله ليس التعبير الوحيد. وقد أوضحت هذه القضية أثناء البيان الذي ألقيته أثناء مؤتمر نزع السلاح في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر في هذا المكان. وأعتقد أن القضية التي أريد أن أناقشها ونريد جميعاً أن تناقش - خلال هذه الحلقة الدراسية وثيقة الصلة بمداومات مؤتمر نزع السلاح نظراً لأن هذه البرامج تستهدف القضاء بوجه خاص على أسلحة الدمار الشامل. وعرضت هذه المشكلة أيضاً على المؤتمر التحضيري لمعاهدة حظر الانتشار في أيار/مايو الأخير في نيويورك باعتبار أن البرامج التي سآتي على ذكرها لها صلة خاصة بعملية معاهدة عدم الانتشار وهي تستجيب للبعض من المواد المحددة في هذه المعاهدة.

وعليه فإن هذه فرصة لدعوة كل الحاضرين هنا من بعثات ومساعدين وممثلين للرأي العام إلى المشاركة في هذه الحلقة الدراسية وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى أمانة نزع السلاح على المساعدة الثمينة التي تلقيناها في تنظيم هذا الحدث.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير كارلو تريزا من إيطاليا على دعوته الكريمة إلى حضور الحلقة الدراسية والعبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى السفير فرانسوا ريفاسو من فرنسا.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، إن الوفد الفرنسي يضم بطبيعة الحال صوته إلى صوتكم المتوجه بالشكر والتهنئة وأفضل التمنيات للسفراء الثلاثة الذين يغادروننا مع الأسف.

وأود أن أعود بإيجاز إلى النقطة التي أثارها زميلي وصديقي كريستان فاسلر. وأحبّ أن أبلغ أعضاء المؤتمر، بالاتفاق معه، أن مركز جنيف للسياسات الأمنية قد أكد أن حلقة دراسية جديدة بشأن الأمن الداخلي وحماية المرافق الأساسية الحرجة سوف تُعقد في تشرين الأول/أكتوبر على غرار الحلقة الدراسية التي عُقدت السنة الماضية بشأن الموضوع نفسه. وأفهم أن كل وفد من وفود مؤتمر نزع السلاح وممثلي المجتمع المدني سوف يتلقون عما قريب دعوة بهذا الخصوص. وأتمنى أن تُيسر هذه الحلقة الدراسية تعميق الفهم المشترك للرهانات التي ينطوي عليها هذا الموضوع وللإستجابة الممكنة أن تصدر عن المجتمع الدولي. وبالنسبة لمن منا سوف يكون في نيويورك أثناء عمل اللجنة الأولى ومن ثم لن يتمكن من الحضور فإن الوفدين الفرنسي والسويسري وكذلك مركز جنيف

للسياسة الأمنية ينوون تنظيم حلقة دراسية لاستعراض ومناقشة نتائج الحلقة الدراسية التي أتيت على ذكرها منذ هنيهة بعد اختتام أعمال اللجنة الأولى.

سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أشكركم وأن أهنئكم أيضاً على ما أبدىتموه من حكمة في توجيه أعمال المؤتمر حتى الآن.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير فرانسوا ريفاسو من فرنسا على دعوته الكريمة وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

بهذا تُختتم قائمة المتحدثين التي لدي لهذا اليوم. فهل يرغب أي وفد في أن يتناول الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن أحداً يرغب في ذلك.

بما أن هذا هو آخر يوم من دورة عام ٢٠٠٤، أود أن أدلي ببيان ختامي.

يختتم مؤتمر نزع السلاح هذا اليوم دورته لعام ٢٠٠٤.

وبرغم كل ما بذلناه من جهود لم تتمكن حتى الآن من وضع برنامج عمل يسمح بانطلاق المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والعمل الموضوعي وغير ذلك من القضايا.

ومع ذلك، شهدت دورة هذا العام تطورات مهمة. فهناك قرار اتخذته المؤتمر في ظل رئاسة السفيرة أمينة محمد من كينيا بشأن تعزيز اشتراك المجتمع المدني في عمل مؤتمر نزع السلاح؛ وهناك جلسات عامة غير رسمية عُقدت في ظل رئاسة كينيا وماليزيا والمكسيك ومنغوليا والمغرب وميانمار بشأن القضايا المدرجة على جدول الأعمال وقضايا جديدة وإضافية ذات صلة بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وهذه الجلسات العامة غير الرسمية المنظمة شكلت تطورات جديدة في دورة هذا العام.

وهناك ما مجموعه ١٢ جلسة عامة غير رسمية منظمة التأمّت في دورة هذا العام، وفي الفترة من ١٣ أيار/مايو إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ عُقدت جلسات عامة غير رسمية منظمة بشأن بنود موضوعية مدرجة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وفي آب/أغسطس عقدت جلسة عامة غير رسمية منظمة بشأن "قضايا جديدة وإضافية ذات صلة بجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح". ويومي ١٠ و١٢ آب/أغسطس، عُقدت جلستان عامتان غير رسميتين منظمتان حول "منهجية برنامج العمل". وفي ٢٤ آب/أغسطس، عُقدت جلسة عامة غير رسمية منظمة بشأن "كيفية المضي قدماً في تناول القضايا الموضوعية/برنامج العمل". وفي ٣١ آب/أغسطس عُقدت جلسة عامة غير رسمية منظمة بشأن "تقييم وتقييم الجلسات العامة غير الرسمية".

إن أولويتنا تتمثل في التوصل إلى اتفاق حول برنامج العمل أو إنشاء لجان مخصصة. وخلال الفترة الفاصلة ما بين الدورتين سأواصل مشاوراتي حول برنامج عمل ممكن وقضايا أخرى. وسوف أعمل، في قيامي بذلك، عن كثب مع الرؤساء السابقين ومع الرئيس المقبل وسوف أتشاور مع الوفود.



وأعتقد أن هناك شعوراً عاماً يسود الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بأنه لا ينبغي أن يُدخِر أي جهد للتغلب على المأزق الراهن الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح ومن أجل التوصل إلى اتفاق حول برنامج العمل. وهذه الغاية أناشد من جديد جميع الدول الأعضاء وكافة الوفود التحلي بالمرونة القصوى. فنحن نعلم جميعاً جيد العلم أن قرارات سياسية مهمة تُتخذ حالياً في عواصم البلدان. ومع ذلك لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على الحاجة للأخذ بالمنظور الملائم وتبني النظرة المتوازنة.

اسمحوا لي أن أوضح هذا برواية قصة من القصص الشعبي.

كان في سابق الزمان محاربان اثنان مسافران كل منهما في طريق وفي أرض شاسعة. جاء الفارسان من اتجاهين مختلفين إلى أن بلغا مفترق طرق. كانت هناك في مفترق الطرق مرآة كبيرة مشدودة إلى عامود طويل وضع هناك. وكانت تلك المرآة تعكس ضوء الشمس وكان الوقت فجرًا والشمس آخذة في الشروق من الأفق.

أما الفارس القادم من الطريق يميناً فقال إنه رأى لونا ذهبياً تعكسه المرآة. وأما الفارس القادم من جهة اليسار فقال إنه رأى لونا فضياً.

وتخاصم الفارسان حول قضية ما إذا كانت المرآة تعكس الذهب أو الفضة وتجاربا. وأصيب كل منهما بجروح بليغة. وقد أذهمت قواهما. وبعد برهة من الزمن نهض الفارس الأول القادم من الطريق من جهة اليمين وألقى نظرة فاحصة على المرآة من الجهة اليسرى من مفترق الطرق فأدرك أن الفارس الثاني كان مصيباً في قوله إن المرآة إن نظرت إليها من اليسار عكست اللون الفضي. ونهض الفارس الثاني وأمعن النظر في المرآة من اليمين. فأدرك خطأه. فالمرآة إذا ما نظرت إليها من اليمين عكست اللون الذهبي وبالتالي تصالح الفارسان كلاهما، وأصبحا صديقين حميمين. ونحن ينبغي لنا أن نعمل الشيء نفسه. ينبغي لنا أن نضع في الاعتبار مواقف الأطراف الأخرى وأن نتبنى نظرة متوازنة. وعلى هذا النحو يمكن أن نسهل عملية التوصل إلى أرضية مشتركة تقود إلى التوافق في الآراء بشأن برنامج العمل.

وهناك عامل آخر لا ينبغي أن نتجاهله. وهو يعتمد إلى حد كبير على الممثلين الدائمين والوفود. فالتفكير الإيجابي والمهارات الدبلوماسية والتجارب الثرية ورفعة المستوى المهني والخبرة التي يتمتع بها الممثلون المعنيون كلها عناصر لها حسابها.

وهذا هو السبب الذي يجعل ممثل بلد من البلدان أكثر نشاطاً أو أقله من غيره بحسب هذا العامل على الرغم من أن السياسة التي تتوخاها الحكومة المعينة قد تبقى في الأساس هي نفس السياسة. فالعامل الإنساني مهم كثيراً. وأنا أعتقد بإخلاص أن مؤتمر نزع السلاح - الذي هو أفضل منتدى - يملك أفضل العقول التي تمثل أجود تقاليد الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وأراهن على مساهمتكم القيمة من حيث التقدم بأفكار جديدة وحلول خلاقة.

ومرة أخرى أود أن أعرب عن شكري العميق لكافة الوفود على تأييدها وتعاونها فضلاً عن مساهماتها المهمة. وأود أيضاً أن أعبر عن تقديري الكبير لأمين عام مؤتمر نزع السلاح السيد سيرغاي أوردزونيكيدزه، على

دعمه القيم لا من خلال توفير التسهيلات والخدمات المؤتمرية فحسب بل بالمساعدة فيما أجرته من مشاورات حول المسائل الموضوعية. وأتوجه بخالص الشكر إلى السيد أنريكه رومان - موراي نائب الأمين العام، والسيد جرزي زالسكي وأعضاء آخرين من الأمانة. فلولا دعمهم ومساعدتهم لاستحال أداء هذه المهام الصعبة. بما في ذلك كتابة التقرير. وأشكر كذلك المترجمين الشفويين الذين عملوا ساعات طويلة لتوفير خدمة الترجمة الشفوية في الجلسات الرسمية وغير الرسمية التي عُقدت أثناء هذه الفترة. وقبل أن أرفع هذه الجلسة العامة، أود إبلاغ المؤتمر أنه طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٩ من النظام الداخلي فإن ممثلي الدول الأعضاء التالية أسماؤها سيتراأسون المؤتمر عام ٢٠٠٥: هولندا، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ شباط/فبراير؛ نيوزيلندا، من ٢١ شباط/فبراير إلى ٢٠ آذار/مارس؛ نيجيريا، من ٢١ آذار/مارس إلى ١٢ حزيران/يونيه، النرويج من ١٣ حزيران/يونيه إلى ١٠ تموز/يوليه؛ باكستان من ١١ تموز/يوليه إلى ٢٨ آب/أغسطس؛ وبيرو من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

بهذا تُختتم أعمالنا لهذا اليوم وتُختتم كذلك دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٤.

وسوف تُعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

— — — — —